بعد (١٣٥) يوماً من المداولات في لاهاي :

محكمة العدل الدولية تنقل قضية الجدار إلى حلبة الأمم المتحدة في انتظار قرار حاسم

■. صادق هزبر

قرابة (١٣٥) يوماً انتظرها الفلسطينيون والعرب ومحبو السلام في العالم قبل أن تصدر محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري بشأن جدار الفصل العنصري الذي تبنيه إسرائيل في عمق الضفة الغربية، والذي جاء مؤيداً لمناهضي الجدار واعتباره غير قانوني ولا ينسجم مع مبادئ القانون الدولي، وبالتالي يجب إزالته.

بهذا القرار أو الرأي الاستشاري تنقل المحكمة الدولية قضية الجدار إلى حلبة الأمم المتحدة، حيث يتوقع أن تحاصر إسرائيل بقوة من الرأي العام العالمي .. حتى وإن استطاعت واشنطن استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، فإن الجمعية العمومية ستأخذ الدور .. ويتوقع صدور إدانة قوية هذه المرة ضد إسرائيل التي تمارس هذه الأيام أبشع عدوان في بيت حانون وتسابق الزمن لبناء الجدار الذي ستكون بداية انهياره بهذا الرأي القانوني من محكمة لاهاي.

الموقف الأمريكي

□ جاء الموقف الأمريكي في محكمة العدل الدولية من خلال قاضيها، امتداداً للمواقف الأمريكية السابقة تجاه إسرائيل وعدوانها وإقامة الجدران في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يظهر واشنطن بأنها منحازة بشكل كامل لإسرائيل وتقديم الدعم السياسي والمالي الشامل لها، بالإضافة إلى توفير الحماية والغطاء الدولي الضروري لاستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وهو ما يراه المحللون تشجيعاً لإسرائيل على الاستمرار في بناء الجدار، إلى جانب التمويل المالي.

وإذا كانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت رأياً استشارياً للجمعية العامة للأمم المتحدة وتقديمه إلى مجلس الأمن الدولي بشأن التبعات القانونية المترتبة على بناء الجدار، كون الجدار مخالفاً للقوانين الدولية ويترتب عليه فضح إسرائيل، فإن بناء الجدار مخالف لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان مثل الفصل والتمييز العنصري، ومخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني المتمثل في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال والواجبات التي تلتزم بها دولة الاحتلال، وخاصة الالتزام بعدم تغيير هوية الأرض المحتلة وعدم تغيير الحدود واحترام حقوق الشعب تحت الاحتلال، وكذلك المخالفات القانونية العامة مثل عدم جواز ضم الأرض بالقوة وبالحرب والعدوان.

الخلفية العنصرية

□ إن فكرة بناء جدار الفصل العنصري إلى الواجهة السياسية ظهرت في إسرائيل في انتخابات عام ٢٠٠٠م حين أعلن إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أنه سيقوم بالفصل أحادي الجانب بين الفلسطينيين وإسرائيل بعزل المناطق الفلسطينية على طول حدود الضفة الغربية، وذلك ابتداء من مطلع أغسطس عام ٢٠٠١م لتحويل ما تبقى من الضفة الغربية إلى معازل وكانتونات يحشر خلالها الشعب الفلسطيني بين جدار إسمنتي عنصري يتخذ من بعض المناطق شكل سياج يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار مجهز بنظام إلكتروني ويتحول في مناطق أخرى إلى جدار مؤلف من كتلة إسمنتية يبلغ ارتفاعها (٨) أمتار، وأسوار مستوطنات تضم (٨٠٪) من المستوطنين البالغ عددهم نحو (٢٢٠) ألفاً في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية المحتلة التي ضمتها إسرائيل.

ويخلق الجدار مأساة جديدة لأبناء الشعب الفلسطيني ووضعهم داخل سجن كبير لاقتلاعه من أرضه وجذوره وتشريده مجدداً، سواء أكان تهجيراً داخلياً أم خارجياً، حيث يبقى أكثر من (٢٧٤) ألف فلسطيني في (١٢٢) بلدة ومدينة، وسيقيمون في مناطق مغلقة بين الجدار والخط الأخضر أو في جيوب محاطة كلياً بجدار .. ويقتطع الجدار حوالي (٨٥٠) كيلو متراً مربعاً من الضفة الغربية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، أي أن (١٤,٥٪) من مساحتها ستكون في الجانب الإسرائيلي.

وتشير المصادر إلى أن فكرة بناء جدار الفصل العنصري خطة صهيونية قديمة متجددة ومرت بمراحل وأطوار متعددة وبدأت بصيغ مختلفة وتحت ذرائع شتى يختلقها الكيان الإسرائيلي لتتناسب مع رؤية الأحزاب .. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م غداة (حرب الأيام الستة)، طرح بنحاس سافير، وزير المالية آنذاك، فكرة الجدار، ووافقه منذ ذلك الحين الإرهابي شارون .. ومنذ عام ١٩٧٣م بدأت إسرائيل بوضع خطط لتنفيذ الفصل بين مناطق الضفة وتحويلها إلى معازل وكانتونات .. ومنذ عام ١٩٧٨م وضعت خطة استراتيجية تفصيلية لمخطط الجدار .. وفي انتخابات الكنيست عام ١٩٨٨م طرح حزب العمل خطة «هالوفيم» التي اقترحت إقامة السياج الفاصل على خط التماس بين الضفة الغربية والأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨م، ولكن الليكود فاز في تلك الانتخابات وأجلت الخطة .. وفي عام ١٩٩٥م طلب إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، من موشيه شاحل، وزير الأمن الداخلي، وضع خطة لفصل الكيان الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني، وبدأ شاحل مع الجيش والشاباك بإعداد الخطة للتنفيذ، ولكنها تأخرت لأسباب اقتصادية.

وبعد أن تسلم نتنياهو سدة الحكم في إسرائيل عام ١٩٩٦م بادر إفيغدو ركهلاني، وزير الداخلية الذي خلف شاحل، بوضع خطة أسماها «ميتساريم»، والتي تقوم على إقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر، وسقطت الخطة - أيضاً - لأسباب سياسية تتعلق بمخاوف اليمين من تحول السياج إلى حدود رسمية سياسية.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠م أخذت وتيرة المطالب بإقامة الجدار العنصري تزداد إلى أن قدم أفي ديختر، رئيس الشاباك، خطة للجدار في فبراير ٢٠٠٢م، والتي أخذت طريقها إلى التنفيذ بعد نقاشات وتعديلات وتجاذبات كثيرة، وتولى تنفيذ المراحل الأولى للخطة بن اليعازر، وزير الحرب العمالي، في ظل حكومة الائتلاف الصهيونية التي يرأسها الإرهابي شارون، وقد بدأ العمل فيها منذ الـ ٢٣ من يوليو ٢٠٠٢م بعد أن أقرتها حكومة الاحتلال إثر اجتياح الضفة في حملة ما سمي بـ «السور الواقي».

آثار الجدار على الفلسطينيين

□ يشكل الجدار حلقة جديدة من حلقات العدوان على الشعب الفلسطيني، إذ يفاقم معاناته ويزيد من ظروف الحصار قسوة وينعكس بصورة سلبية على الحياة اليومية لمئات الآلاف من الفلسطينيين وتحويلهم إلى أسرى في معازل وكانتونات تمهيداً لتهجير جديد، وذلك بعد تدمير ممتلكاتهم .. ومنذ المرحلة الأولى لبناء السور في شمال غربي الضفة تبين أن (١٥) قرية، بما فيها نحو (١٤) ألفاً من السكان، وجدوا أنفسهم في السور والخط الأخضر.

وحسب التقديرات فإن (١٥) قرية أخرى في هذه المناطق يسكنها قرابة (١٤٠) ألف فلسطيني، سيتم إحاطتها بسور الفصل من ثلاثة اتجاهات.

وتشير التقارير الأولية إلى أن الجدار بفصل (٩٦٥٠٠) دونم إلى الغرب منه، كما تؤدي التواءات الجدار وجدار الطوق الداخلي إلى محاصرة (٦٥٥٠٠) دونم أخرى، ويضاف إلى ذلك (١١٤٠٠) دونم تضيع عبر عملية بناء الجدار نفسه وعبر شق الأخاديد ووضع العراقيل التي تمنع الوصول إليها، وحرمان الفلسطينيين من (٣١) بئر مياه .. كما اقتلع الجدار حتى يونيو الماضي أكثر من (٨٥٠٠٠) شجرة مثمرة، وحطم (٣٥٠٠٠) متر من أنابيب الري، وأتى على (١١٤٠٠) دونم زراعية .. ويترتب على هذا الجدار معاناة يومية قاسية قد تحول بين المعلم والتلميذ وبين المدرسة، وكذا الأمر بين الموظف وعمله وبين المريض والمستشفى، وقد تحول بين تواصل العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الأهل والأقارب.

الموقف الفلسطيني

□ هناك إجماع فلسطيني، سلطةً وفصائل، على رفض الجدار والعمل على مقاومته والتصدي لآثاره السلبية على الأرض والإنسان الفلسطيني وتجاوزه لخط الرابع من أغسطس ١٩٦٧م، ومن ثم بفرض واقعاً يتجاوز القرار رقم (٢٤٢) وقرارات الشرعية الدولية، ويكرس وقائع جديدة على الأرض تحول دون قيام الدولة الفلسطينية.

الموقف العربي

□ لا يختلف الموقف العربي إزاء موضوع الجدار عن الموقف إزاء مجمل العدوان الإسرائيلي المتواصل، وهي مواقف عادة ما تتسم بالضعف وعدم التأثير، إذ لا تتجاوز الظاهرة الصوتية، وقد فشلت المجموعة العربية في تمرير قرار في مجلس الأمن الدولي يدين الجدار ويطالب حكومة الائتلاف بوقف بنائه بفعل الفيتو الأمريكي، لكنها توجهت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوافقت مع الاتحاد الأوروبي على قرار غير ملزم من الجمعية العمومية، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الاستثنائية العاشرة الطارئة قراراً يطالب محكمة العدل الدولية في لاهاي بتقديم مشورة على وجه السرعة في ما يتعلق بالتبعات القانونية المترتبة على إقامة الجدار العازل، وقد صوتت (٩٠) دولة لصالح القرار، وعارضته (٨) دول وامتنعت (٧٤) دولة عن التصويت.

وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السابق قد دعا إلى وقف وإلغاء تشييد الجدار داخل الأراضي المحتلة .. وبمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير، فقد أحيل الأمر إلى محكمة العدل الدولية لإعطاء رأيها الاستشاري القانوني بشأن التبعات القانونية المترتبة على إقامة الجدار، وهو تأكيد للقرار السابق الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٣م القاضي بعدم مشروعية بناء هذا الجدار.

محكمة لاهاي في سطور

□ محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية العليا في الأمم المتحدة، وبدأت أعمالها عام ١٩٤٦م في لاهاي، مكلفة بالنظر في النزاعات بين الدول على أساس الاتفاقيات والمعاهدات والأعراف الدولية، ويمكن أن تصدر المحكمة رأياً استشارياً - أيضاً - عندما تطلب منها ذلك إحدى الهيئات أو المؤسسات الـ (٢١) التابعة للأمم المتحدة مثل الجمعية العامة .. وفي إطار النزاعات بين الدول تتبادل الأطراف المعنية الحجج الخطية قبل أن تقوم بمرافعة شفهية يصدر القضاة بعدها حكمهم الذي يكون نهائياً وغير قابل للاستئناف، لكن المحكمة لا تمتلك أي وسيلة لإرغام الأطراف على تطبيقه، وقد أصدرت حتى الآن (٧٩) حكماً و(٢٤) رأياً استشارياً .. وتتألف المحكمة من (١٥) قاضياً تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لولاية تحدد بتسع سنوات، ويمثلون الثقافات والأنظمة القضائية الرئيسية في العالم، ويرأس المحكمة حالياً الصيني شي جيويونج.

■. هل ستحسم الامم المتحدة قضية جدار الفصل العنصري. (EPA)

الاحداث بالكاريكاتير

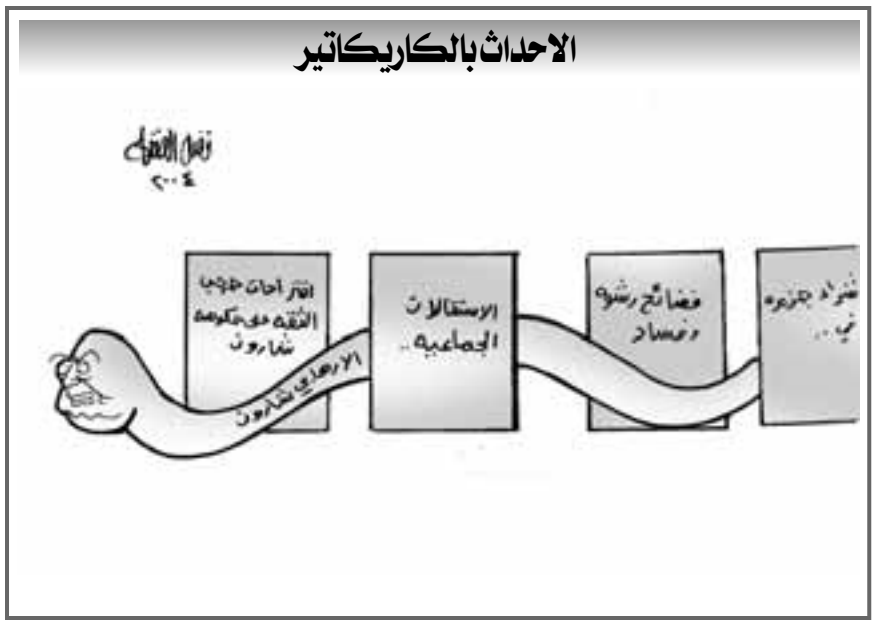

معارض عراقي سابق

المعارضون لنظام صدام حسين قدموا لواشنطن تقارير مبالغ فيها

■.، واشنطن/ا ف ب ..

صرح محمد الزبيدي المعارض العراقي السابق المنشق عن المؤتمر الوطني العراقي لصحيفة نيويورك تايمز أمس ان المنشقين العراقيين بالغوا في تقاريرهم حول أسلحة الدمار الشامل العراقية لتحريض الولايات المتحدة على الاطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين.

وقال الزبيدي في مقابلة مع الصحيفة قبيل اصدار لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الامريكي تقريرا ينتقد الاستخبارات بشأن العراق. ان المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه أحمد الشلبي ضخم تقارير المنشقين العراقيين.

وقال الزبيدي الذي انشق عن المؤتمر الوطني العراقي في ابريل ٢٠٠٣م ويعيش حاليا في المنفى في لبنان. ان المنشقين ضخموا عمداً كل المعلومات لجر الولايات المتحدة إلى حرب على العراق.

وأكد الزبيدي أنه بعد إعلان الولايات المتحدة حربها على العراق في اعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على واشنطن ونيويورك طلب منه المؤتمر الوطني العراقي العثور على ادلة على وجود الأسلحة المحظورة في العراق.

وقال انه قام طوال ثلاثة اشهر مع فريق يضم بين ٧٥ ومائة شخص. بجمع افادات منشقين أكدوا أنهم على علم ببرامج العراق السرية.

وأوضح أن الافادات التي قدمها هؤلاء المنشقون إلى أعضاء فريقه اختلفت عن تلك التي قدموها لمسؤولي الاستخبارات الأمريكية بعد أن التقوا بأعضاء من حزب المؤتمر الوطني العراقي.

واعرب الزبيدي عن اعتقاده ان حزب المؤتمر الوطني العراقي دفع بهؤلاء المنشقين إلى الإدلاء بتأكيدات استفزازية للغاية حول أسلحة الدمار الشامل وحول اتصالات بين مسؤولين عراقيين وأفراد من تنظيم القاعدة.

وذكرت الصحيفة ان الزبيدي قدم مذكرات كتبت بخط اليد في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م وتقارير حول الافادات التي ادلى بها المنشقون العراقيون.

واضافت ان المذكرات والتقارير تدعم تصريحاته ان المنشقين غيروا افاداتهم.

وقال الزبيدي للصحيفة كلنا نعرف ان المنشقين كان لديهم قليل من المعلومات التي بنوا عليها رواياتهم الكبيرة.

ونفى نائب الجلبي الذي التقى المنشقين تصريحات الزبيدي ووصفها بأنها صبيانية، وقال "ان فريق الزبيدي لم يحقق مع المنشقين بشكل كاف".

■. افراد من الجيش الامريكي في مهمة بحث عن مسلحين في بعقوبة. (EPA)

الجدار العازل .. الجريمة والنكبة!!

■ إعداد/محمد القراري

جدار الفصل العنصري، الذي أصدرت محكمة لاهاي الدولية حكماً بإدانته، بعد بكل المعاييرالقانونية والإنسانية جريمة عنصرية بكل ما تعنيه الكلمة من مدلولات لفظية، بل ويشكل نكبة العرب الجديدة ونكبة فلسطين الثالثة، لأنه - أي الجدار، الذي تسارعت وتيرة بنائه من قبل إسرائيل - يلتهم أجزاءً واسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، خاصة بعد اكتمال بنائه بطول ربما يصل إلى (٧٠٠) كيلو متر، إذا استمر على مساره الراهن.

وبحسب مصادر فلسطينية فإن الأراضي التي سيبتلعها الجدار العازل تصل إلى (٥٨٪) من أراضي الضفة الغربية، ولن يبقى للشعب الفلسطيني سوى (١٠٪) من أراضي فلسطين التاريخية.

ومع دخول العمل في الجدار عامه الثالث أوضحت المصادر الفلسطينية أنه يهدف إلى مصادرة أكثر من نصف الضفة الغربية، إضافة إلى السيطرة على أحواض المياه الجوفية وتقسيم عشرات المدن ومئات القرى تمهيداً لطرد وتشريد ما يزيد على (٢٠٠) ألف فلسطيني من منازلهم وممتلكاتهم.

ووفقاً لمعلومات المركز الصحفي الدولي الفلسطيني في آخر تقرير له عن جدار الفصل العنصري، فإن الجدار صادر منذ نهاية مارس العام ٢٠٠٣م وحتى ٣٠ أبريل من العام نفسه، (٢٠٦,٧١٥) دونماً.

وبحسب بيانات مركز المعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، فإن الجدار التهم خلال عامين مئات الآلاف من الدونمات من مساحة الضفة الغربية .. والتفت مرحلته الأولى حول جنين وطولكرم وقلقيلية الأكثر تضرراً، واقترب من سلفيت، وبلغ طول هذه المرحلة (١٥٠) كيلو متراً .. أما المرحلة الثانية فقد أحاطت بالجانب الشرقي من محافظات جنين إلى طوباس وبالتحديد من قرية زيوبا شمال جنين إلى حاجز «تياسير» شرقي طوباس بطول (٤٥) كيلو متراً.

وامتدت المرحلة الثالثة من قرية مسق، التي انتهت عندها المرحلة الأولى، لتحيط بقرى الساوية ودير بلوط، ولتمتد شرقاً إلى قرى بادية وسرتا وقراوة بني حسان إلى الشمال الغربي من سلفيت والشمال من عزون ثم إلى أعلى الشمال لتصل إلى كفر قدوم فشرقاً إلى قوجين في الجنوب الشرقي إلى جيست ثم أماتين ودير أستيا إلى الشرق في قرية كفر حارس، وهكذا إلى شمال مستعمرة أرئيل التي أحاطها جدار لم تكتمل أجزاؤه نتيجة للتحفظات الأمريكية على مسار الجدار، وفي حال استكماله فإنه سيشكل إحباطاً حقيقياً ومرئياً في خاصرة الضفة الغربية.

أيضاً سيعزز الجدار العزل على القرى والبلدات التي أصبحت إلى الداخل منه، وهي قرى عزبة أبو آدم وخربة سوسة ودار أبو بصل وحنص فوط، وآلاف الدونمات من الأراضي الزراعية لسلفيت وقرية إسكاكا والزاوية، وغيرها من القرى الفلسطينية.

المرحلة الثالثة

□ وتواصل المرحلة الثالثة - الأطول في الجدار الفاصل - امتدادها إلى الجنوب من أرئيل والشمال من سلفيت لتعزل القرى المذكورة آنفاً لتصل إلى الجنوب الغربي وتصادر أراضي وقرى رنتيس وشقبا وقبية وبدرس وشبين ودير قيرس والمدية ونعلين، ويواصل امتداده إلى الجنوب الشرقي قليلاً ليحيط بقرى بيت عور السفلى وصفا وبيت سيرا وخربثا المصباح وبيت عور العليا وبيت لقيا والطيرة وبيت عنان، وعشرات القرى غيرها إلى الشمال، ليخلق فيتو جديداً على شكل إصبع في الشمال الشرقي من رام الله، وهذا الفيتو يعزل قرى بينين وأراض تابعة لقرية سلواد في الشمال وأربع قرى أخرى قبل أن يلتف الجدار شرقاً حول قرى الطيبة بقضاء رام الله، ثم يتخذ خطاً مستقيماً متجهاً إلى الشمال عازلاً إلى الغرب من أريحا بدو المرجان وعشرات القرى في الشمال، ثم يتجه نحو الشرق من نابلس وإلى الشرق - أيضاً - من طوباس عازلاً بضع قرى ملتصقة بطوباس.

وبين محافظة رام الله ومدينة القدس يخلق جدار الفصل العنصري المزيد من الفيتوات والمعازل ويحاصر كامل القرى الخالصة بين المدينتين، أهمها بيت أكسا وبيت حنينا وبلدة الشيخ جراح وغيرها.

وينتقل الجدار إلى استكمال مرحلته الثانية التي بدأها ليلتف في شكل الأفعى حول مدينة القدس المحتلة، وقد بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي وجرافاته بتجريف أراضي الفلسطينيين في بلدة الرام وضاحية البرية لصالح الجدار العنصري.

مصادرة «٦٠٠٠» دونم

□ والجدار في مرحلته الثالثة مخطط له الامتداد والالتفاف حول مدينة الخليل أيضاً.

ويوضح عبدالهادي حنتش، خبير الاستيطان والأراضي، عضو اللجنة الفلسطينية العامة للدفاع عن الأراضي، أن طول الجدار سيصل إلى (١٨٦) كيلو متراً، أي أكبر من طول الخط الأخضر حول مدينة القدس، والذي يبلغ (١٥٥) كيلو متراً، مشيراً إلى أن عشرات القرى والبلدات والخرب ستبقى خارج الجدار وتمثل نسبة (٤٨,٣٢٪) من المساحة الإجمالية للمحافظة، وانتهت قوات الاحتلال الإسرائيلي من بناء (٣٠٠) متر من هذا الجدار.

وبموجب مخططات الجدار فإن البلدة القديمة من مدينة الخليل، بالإضافة إلى (٧١) تجمعاً سكانياً غرب وجنوب وشرق المحافظة، ستكون مستهدفة بتدابير العزل وبمزيد من عمليات التوسع الاستعمارية.

وتشير الخارطة الإسرائيلية المعلنة لجدار الفصل العنصري، إلى وجود مخططات للتوغل بمسار الجدار مسافات متفاوتة تصل في بعض مناطق الخليل إلى نحو (٢٠) كيلو متراً، وعلى وجه التحديد في المناطق الواقعة جنوب شرق الخليل، حيث تقع عشرات التجمعات السكانية التي يقطنها مواطنو ثلاث بلدات، إضافة إلى تجمعات بدوية ومناطق رعوية وأخرى زراعية .. وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي حتى ٢٠ يونيو الماضي أكثر من ستة آلاف دونم من الأراضي الفلسطينية في كل من بيت لحم وسلفيت ومنطقة السوامرة.

مخاطر بيئية

□ والجدار - حسب الدكتور رأفت، أستاذ الجغرافيا وخبير الخرائط بجامعة النجاح الفلسطينية - سيلحق أضراراً فادحة بالبيئة الفلسطينية والتنوع الحيوي لهذه البيئة - النباتات الطبيعية والحيوانات البرية - حيث أن التجريف والحصار يعد جريمة عظمى بحق الحياة النباتية والحيوانية، إضافة إلى الإنسان الفلسطيني، لأنه عزل (٦٢٪) من مساحات الغابات في الضفة الغربية - حسب صور جوية التقطت في يوليو ٢٠٠٣م - بينما عزلت المرحلة الثانية من الجدار حوالي (٤٠) محمية طبيعية وقفت خلف الجدار إلى جهة الأراضي التي ستبقى تحت الاحتلال الإسرائيلي في أي عملية تسوية.

وعملت المراحل الثلاث المنجزة والجاري إنجازها على إحاطة (٢٨٢) منطقة بالضفة بناء استيطاني بالضفة الغربية يقطنها أكثر من (٢٥٠) ألف مستوطن.

ومع اكتمال مراحل الجدار تصبح الضفة الغربية عبارة عن ثلاث كانتونات منفصلة لا تتجاوز مساحتها (٥٠٪) من الضفة الغربية، وما سيتبقى للفلسطينيين لا يتجاوز مساحة (٢٧٠٠) كيلو متر مربع، وتعادل هذه المساحة (١٠٪) من مساحة فلسطين التاريخية.

محطات هامة في بناء الجدار

○ وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر يعرض في ٢٨ مايو ٢٠٠٢م على رئيس الوزراء أرئيل شارون خطة فصل تتضمن جداراً يمتد (٣٥٠) كيلو متراً، غالبيته في عمق الضفة الغربية، وقدرت فترة أعمال البناء بستة أشهر، وبتكلفة حوالي (٢٠٠) مليون دولار، لكن الجدار - استناداً إلى المسار المعتمد حالياً - سيمتد إلى أكثر من (٧٠٠) كيلو متر بتكلفة (٣,٤) مليار دولار تقريباً.

○ اعتبر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات الجدار عدواناً مشيناً وتعبيراً عن الصهيونية العنصرية، وذلك بعد يوم واحد من بدء الأعمال في ١٦ يونيو ٢٠٠٢م في الجزء الأول الشمالي، (١٢٠) كيلو متراً غرب مدن جنين وطولكرم وقلقيلية الفلسطينية.

○ بعد ذلك بيومين نفذ أول هجوم فلسطيني على الجدار بانفجار قنبلة وإطلاق نار في محيط بلدة كفر سالم العربية - داخل الخط الأخضر - المحاذية لأقصى شمال غرب الضفة الغربية.

○ في ١٤ أغسطس ٢٠٠٢م أقرت الحكومة الأمنية الإسرائيلية مسار الجزء الأول من الجدار الذي يضم ست مستوطنات يهودية في شمال الضفة الغربية، لتبدأ في ٢٧ يناير ٢٠٠٣م أعمال توسيع هذا الجزء ليشمل مسافة جديدة من (٤٥) كيلو متراً بين بلدتي كفر سالم ومدينة بيت شين (الإسرائيلية) من شمال غرب الضفة الغربية إلى شمال شرقها.

○ في ٢٣ مارس من نفس العام أشار مسؤول إسرائيلي إلى احتمال إزاحة مسار الجدار (٢٠) كيلو متراً نحو الشرق ليشمل مستوطنة أرئيل ومستوطنات أخرى في المنطقة.

○ وزارة الدفاع الإسرائيلية تعلن في أواخر يوليو ٢٠٠٣م عن إنجاز بناء (١٢٠) كيلو متراً من الجدار بين كفر سالم ومستوطنة (إيلكانا) في الجنوب، في حين أقرت الحكومة الإسرائيلية في الأول من أكتوبر من نفس العام مسار الجزء الثاني من دون أن تحدد مسار الجزء المتعلق بمنطقة مستوطنة أرئيل.

○ في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطلب من إسرائيل وقف أعمال البناء وتفكيك الجزء الذي أنجز حتى ذلك الحين، معتبرةً أن هذا المشروع مخالف للقانون الدولي، في حين اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٣م، الجدار بأنه يشكل تراجعاً في عملية السلام ومعاناة جديدة للشعب الفلسطيني .. واعتمدت الجمعية العامة في ٨ ديسمبر ٢٠٠٣م قراراً يطلب من محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً حول شرعية الجدار.

○ في ٢٣ فبراير ٢٠٠٤م بدأت جلسات محكمة العدل الدولية حول شرعية الجدار، وحضرها وفود من السلطة الفلسطينية وعدد من الدول العربية والأجنبية، وترافعت أمام المحكمة حول الأضرار البليغة التي يتركها الجدار على حياة الشعب الفلسطيني.

○ لم تتوقف إسرائيل عن بناء الجدار العنصري خلال هذه الفترة، بل استحدثت مسارات جديدة آخرها ما أعلن عنه الجنرال عاموس يارون، مدير عام وزارة الحرب الإسرائيلية مؤخراً لصحيفة (معاريف) عن وجود مخطط جديد لترسيم مسار آخر للجدار سيتم الإعلان عنه خلال أسبوعين.